

Distr.: General
25 July 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون

البند ٦٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها: تعزيز
حقوق الطفل وحمايتها

التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣٧/٧٠، يعرض هذا التقرير المقدم من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، نظرة عامة على المبادرات والتطورات الرئيسية الرامية إلى مواصلة وتوسيع نطاق الجهود المبذولة لتأمين تحرر الأطفال من العنف. ويستند التقرير إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والغاية الواردة فيها بشأن إنهاء كافة أشكال العنف ضد الأطفال، وإلى الاحتفال في عام ٢٠١٦ بالذكرى العاشرة لتقديم دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال إلى الجمعية العامة.

* A/71/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

240816 220816 16-12906 (A)



أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير استعراضات للتطورات الرئيسية التي تشجعها الممثلة الخاصة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، ويقدم لمحة عامة عن النتائج التي تحققت في مجال حماية الأطفال من العنف.

٢ - واسترشادا بقرار الجمعية العامة ١٤١/٦٢، الذي أنشأ ولاية الممثلة الخاصة، فإنها تضطلع بدور المدافع العالمي والمستقل للتشجيع على منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها. وقد أعربت الجمعية العامة، في قرارها ١٣٧/٧٠، عن دعمها لعمل الممثلة الخاصة، وأوصت الأمين العام بتمديد ولايتها لمدة ثلاث سنوات أخرى، ومواصلة دعمه لها بغية تمكينها من الاضطلاع بشكل فعال ومستقل ومستدام بولايتها الممولة من موارد الميزانية العادية.

٣ - وتظل الممثلة الخاصة ملتزمة التزاما قويا بتسريع وتيرة التقدم في منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليه، واغتنام الفرصة الفريدة التي يتيحها تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويُعد تضمين إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال كهدف واضح في خطة عام ٢٠٣٠ (الغاية ١٦-٢) إنجازا تاريخيا يمكنه تحفيز الإرادة السياسية وإطلاق روح العمل لبناء عالم خال من الخوف ومن العنف للجميع، دون أن يتخلف أي طفل عن الركب.

٤ - وقد أعطى الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لتقديم دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال إلى الجمعية العامة، والذكرى العشرين للمؤتمر العالمي الأول لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، دفعة كبيرة للجهود المبذولة لبلوغ الأهداف المتعلقة بالعنف ضد الأطفال في خطة عام ٢٠٣٠. ومع بدء التنفيذ، يمثل عام ٢٠١٦ لحظة استراتيجية لتعزيز المكاسب التي تحققت، واستيعاب الدروس المستفادة، ومضاعفة الجهود لإطلاق عملية تغيير دينامية وبناء عالم يمكن أن ينمو فيه جميع الأطفال متحررين من العنف.

٥ - ومع أخذ ذلك في الاعتبار، لم تنفك الممثلة الخاصة عن تشجيع العمليات الهامة ومبادرات التعبئة لتعزيز حماية الأطفال من العنف في جميع أنحاء العالم، بالعمل مع السلطات الوطنية، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدينية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، فضلا عن الشبكات التي يقودها الأطفال. وقد شهد العام اعتماد خطط إقليمية لمنع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه، وتشجيع إقامة شراكات كبيرة لحشد الدعم من أجل حماية الأطفال. وعلى الصعيد الوطني، تم إحراز تقدم

هام بسن تشريعات جديدة لمنع العنف بجميع أشكاله، واعتماد أطر للسياسات العامة لتوجيه التنفيذ، ومواصلة تعزيز البيانات والبحوث كي تسترشد بها الجهود المبذولة.

٦ - وكان من بين التطورات الهامة صدور قرار جمعية الصحة العالمية ٦٧-١٥، الذي طلبت فيه جمعية الصحة العالمية إلى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية وضع مشروع لخطة عمل عالمية لتعزيز دور النظم الصحية ضمن استجابة وطنية متعددة القطاعات للتصدي للعنف بين الأفراد ضد الأطفال والنساء، وإصدار منظمة الصحة العالمية لمنظومة INSPIRE، وهي مجموعة من الاستراتيجيات القائمة على الأدلة لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له^(١). وعلاوة على ذلك، صدرت دراسة عالمية حول الاستغلال الجنسي للأطفال أثناء السفر والسياحة^(٢) لتسليط الضوء على هذه الظاهرة، وتعزيز الجهود الجماعية المبذولة لكفالة حماية الأطفال ومكافحة الإفلات من العقاب. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت المبادئ التوجيهية بشأن المصطلحات المستخدمة في مجال حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي^(٣) لتوفير الوضوح المفاهيمي للإجراءات الرامية إلى حماية الأطفال، بما يكفل التغلب على الثغرات القانونية والتصدي لحالات إساءة التفسير التي قد تعرض سلامتهم للخطر.

٧ - وواصلت المثلة الخاصة بتقديم الدعم للمبادرات الهامة التي يطلقها أصحاب المصلحة المتعددون. وتحالف "نحن نوفر الحماية" WePROTECT العالمي للقضاء على الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت هو مبادرة من هذه المبادرات، نجحت في ضمان التزام رفيع المستوى بمعالجة هذه القضية من جانب الحكومات، وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، وذلك من خلال دعم الجهود الوطنية الشاملة لمنع والتصدي، وتوعية الأطفال وتمكينهم، ومكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال التعاون عبر الحدود.

٨ - وتبين هذه الأمثلة التوضيحية أن توصيات دراسة الأمم المتحدة لا تزال صالحة الآن مثلما كانت صالحة قبل عشر سنوات، وأنها لا تزال تنطوي على إمكانية تشجيع إحداث نقلة نوعية في الجهود العالمية المبذولة لحماية الأطفال من العنف.

(١) www.who.int/violence_injury_prevention/violence/inspire/en

(٢) انظر <http://globalstudysect.org>

(٣) <http://luxembourgguidelines.org/english-version>

٩ - غير أن درجة إلحاح هذه القضية لم تتراجع. فكما أبرزت دراسة حديثة^(٤)، تعرض ما لا يقل عن بليون من الأطفال بين سن الثانية والسابعة عشرة من العمر، أي نصف أطفال العالم، لشكل من أشكال العنف على مدى العام الماضي. وقد يكون الحجم الحقيقي أكبر من ذلك بكثير، حيث يظل العديد من الحوادث طي الخفاء دون الإبلاغ عنه.

١٠ - ولا يزال الاتجار بالأطفال يتزايد في جميع البلدان، وفي بعض المناطق، يشكل الأطفال أكثر من ٦٠ في المائة من الضحايا؛ وتصل أعداد الأطفال المنخرطين في العمل الاستغلالي والممارسات الشبيهة بالرق إلى ملايين لا تحصى؛ وفي البلدان النامية، تتزوج واحدة من بين كل ثلاث فتيات قبل بلوغ سن الثامنة عشرة؛ ويمثل الأطفال دون سن الخامسة عشرة ٨ في المائة من ضحايا جرائم القتل في العالم.

١١ - وبالإضافة إلى العنف الأسري والمجتمعي، تؤثر النزاعات على الملايين من الأطفال، ويواجه العالم أكبر موجة من اللاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. ويكون الأطفال أكثر عرضة للعنف والاستغلال في هذه الحالات التي تبعث على اليأس، حيث يواجهون الاضطرابات والمخن في كل خطوة على الطريق. فهم يواجهون الانفصال عن أسرهم، أو الرحلات المؤلمة عبر أراضٍ غير مألوفة، أو التلاعب النفسي، أو التحرش الجسدي، أو الاعتداء الجنسي، أو الابتزاز، أو الاتجار، أو الإهمال خارج مراكز العبور أو في الطريق إليها دون أن تكون لديهم أي وجهة واضحة: بما يشكل حياة يومية يكتنفها الخوف وانعدام اليقين. ويكون العنف خطرا ماثلا على الدوام، بما في ذلك بالنسبة للشباب الذين يدعون أنهم بالغين لتجنب احتجازهم أثناء رحلتهم، فضلا عن الآلاف الذين يقعون في أيدي شبكات الاتجار المنظمة.

١٢ - ويأتي الإيذاء والاستغلال من خلال شبكة الانترنت وتسلط الأقران والتسلط الإلكتروني من بين الشواغل الرئيسية الأخرى للأطفال في جميع أنحاء العالم. والتسلط، سواء كان لفظيا أو نفسيا أو جسديا، وسواء حدث في المدارس أو خارج مرافق التعليم، غالبا ما يرتبط بالتمييز ضد أطفال الفئات الضعيفة ووضعهم في قوالب نمطية. واستجابة لهذه الشواغل، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٥٨/٦٩، إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن ذلك الموضوع.

(٤) Susan Hillis and others, "Global prevalence of past-year violence against children: a systematic review and minimum estimates", *Pediatrics*, vol. 137, No. 3 (March 2016). متاح من الموقع: <http://pediatrics.aappublications.org/content/early/2016/01/25/peds.2015-4079>

١٣ - وينتشر العنف على نطاق واسع، ويؤثر على الأطفال من جميع الأعمار. والوقت يمر بسرعة بالنسبة لكل طفل معرض للخطر، وبالنسبة للبلدان في كافة أنحاء العالم. وبالنسبة لكثير من الأطفال، أصبح العالم يعني كلمة واحدة: الخوف.

١٤ - وأصبح من المحتتم معالجة هذه الشواغل، وتوفر خطة عام ٢٠٣٠ رؤية ملهمة وإطارا استراتيجيا للتحرك في اتجاه إيجابي. وتسلم الخطة الجديدة بكرامة الأطفال وحقهم في النمو في بيئة خالية من العنف كأولوية من أولويات التنمية المستدامة، وتجعل من إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال هدفا عالميا يتعين بلوغه بحلول عام ٢٠٣٠.

١٥ - وبمقدور المجتمع الدولي تحويل هذا الزخم إلى حركة شاملة للجميع لا يمكن وقفها، ووضع حماية الأطفال من العنف في صدارة جداول أعمال السياسات لكل بلد من البلدان.

١٦ - وهذه هي الروح التي تكمن وراء مبادرة "حان الوقت لإنهاء العنف ضد الأطفال"، التي أطلقتها المثلة الخاصة مع مجموعة واسعة من الشركاء في الدورة العادية الحادية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٦.

١٧ - وعند إطلاق المبادرة، أشار الأمين العام إلى أنه "من الممكن منع العنف، ونحن نعرف كيف يتحقق ذلك. لقد حان الوقت لإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال". وقد حان الوقت حقا لسد الفجوة بين الالتزامات بمنع العنف ضد الأطفال ومعالجته وبين الإجراءات التي يمكن أن تترجم هذا الهدف إلى واقع لجميع الأطفال، دون أن يتخلف أي طفل عن الركب. لقد حان الوقت لمعالجة جديدة للأسباب الجذرية للعنف وتشجيع ثقافة احترام حقوق الطفل وعدم التسامح مطلقا مع العنف. لقد حان الوقت لتعبئة وإيقاظ مشاعر كل من يمكنهم المشاركة بنشاط في إنشاء دوائر اللاعنف في بيوت الأطفال ومدارسهم ومجتمعاتهم المحلية.

١٨ - وتتعترف مبادرة "حان الوقت لإنهاء العنف ضد الأطفال" بالقوة التحويلية التي يمتلكها القادة في جميع مناحي الحياة، وبتصميم الناس على الوقوف مع الأطفال وتوسيع نطاق الحركة الرامية إلى تحرير جميع الأطفال من العنف. وفي العد التنازلي وصولا إلى عام ٢٠٣٠، فإن الجميع حاضرون والجميع مطلوبون: الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية، والرابطات المهنية، والمنظمات الدينية، وقطاع الأعمال، وشركاء المجتمع المدني، فضلا عن الأطفال أنفسهم.

الإطار ١

حان الوقت لإنهاء العنف ضد الأطفال

مبادرة "حان الوقت لإنهاء العنف ضد الأطفال" هي مبادرة مبتكرة لتنمية المواهب ترمي إلى تحفيز ودعم المبادرات الإيجابية والواضحة والملموسة التي تهدف إلى ضمان حماية الأطفال من العنف وبلوغ الغايات المتصلة بمكافحة العنف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخصوصا الغاية ١٦-٢.

وباستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي، واستلهاما لنموذج الاستعانة بالجمهور عبر الإنترنت، تتيح هذه المبادرة منصة للحكومات والمنظمات والرابطات المهنية والمنظمات الدينية والأطفال والكبار للتعبير عن التزامهم بتحرير الأطفال من العنف من خلال خلق دوائر اللاعنف والانضمام إليها ودعمها.

وكجزء من هذا الجهد المشترك، توفر بوابة إلكترونية المعلومات والموارد اللازمة لدعم ورصد التقدم المحرز في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال. ويشمل ذلك معلومات عن التصديق على معاهدات حقوق الطفل، وعن التشريعات الوطنية لحظر جميع أشكال العنف، وعن الاستراتيجيات الوطنية لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له، وعن دراسات البيانات الاستقصائية لرصد التقدم المحرز، وعن الآليات المراعية للأطفال للتصدي لحوادث العنف ومساعدة الأطفال الضحايا.

وقد وقعت الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والشبكات المهنية والقطاع الخاص والأفراد تعهدا يحدد التزامات ملموسة للمساهمة في الحركة الرامية لإنهاء العنف ضد الأطفال. وتشمل قائمة الأفراد المنضمين للحركة حائزين على جائزة نوبل للسلام وقادة سياسيين وأكاديميين وصناع أفلام ورسامين ومديرين تنفيذيين كبار في القطاع الخاص، وقادة للشباب وأفرادا من جميع أنحاء العالم ممن يحرصون على تكريس وقتهم ومواهبهم لهذه القضية. انظر www.violenceagainstchildren.org.

ثانياً - ترسيخ التقدم المحرز ومراعاة توصيات دراسة الأمم المتحدة في جداول أعمال السياسات الوطنية

١٩ - شهد عام ٢٠١٦ تطورات استراتيجية في القضاء على العنف ضد الأطفال على الصعد العالمي والإقليمي والمحلي. فبعد عشر سنوات من ترحيب الجمعية العامة بدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، تطورت حماية الأطفال من العنف من موضوع مهممل إلى حد كبير إلى شاغل عالمي أصبح الآن مدرجا كغاية واضحة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٠ - وتعمل الممثلة الخاصة بمثابة صلة وصل ومدافعة عالمية مستقلة لمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها، وتشجيع تحرر الأطفال من العنف، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والحكومات، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والشبكات المهنية، والمؤسسات المستقلة المعنية بحقوق الأطفال، والقادة الدينيين والمجتمعيين، والقطاع الخاص، والأطفال، والشباب.

٢١ - وقد نجحت الممثلة الخاصة، من خلال تضافر جهودها مع الشركاء، في تعزيز تعميم حماية الأطفال من العنف في جدول أعمال سياسات الأمم المتحدة. وأسفر هذا الجهد التعاوني عن وضع معايير وخطط عمل ودراسات رائدة وتنظيم حملات استشرشت بها الاستراتيجيات والسياسات والتدابير الإقليمية والوطنية لمنع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه.

٢٢ - وأتاح اتساق هذه الجهود للمجتمع الدولي تبادل الخبرات، وتوطيد المعرفة المكتسبة، وتقييم التقدم المحرز، وتحقيق نتائج لا يستهان بها في مجالات بالغة الأهمية. فتدريجياً، يجري تعزيز نظم حماية الأطفال في جميع أنحاء العالم. ويجري تدريب المزيد من الأخصائيين الاجتماعيين وأفراد الشرطة والعاملين في مجالات التعليم، والصحة، والعدالة الجنائية، والمهجرة والتماس اللجوء على الكشف المبكر لحوادث العنف ومنعها والتصدي لها، وعلى الاستماع إلى شهادات الأطفال حول العنف في حياتهم ومتابعتها. وتدرجياً، يكتسب الأطفال وأسرهم القدرة على الوصول إلى النصح والمشورة والتمثيل القانوني للتصدي لحوادث العنف.

٢٣ - وقد جاء إدراج القضاء على العنف ضد الأطفال في خطة عام ٢٠٣٠ انطلاقا من تضافر هذه الجهود، وهو نابع من الإحساس بمدى إلحاح المشكلة نظرا لحجمها ولأثرها، ومن الأدلة التي تثبت أن هناك حلولاً ناجحة لها.

٢٤ - ويسترشد جدول أعمال الممثلة الخاصة بأربع أولويات استراتيجية هي: تثبيت التقدم المحرز وتعميم تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة؛ وتعزيز الوعي وترسيخ المعرفة بالعنف ضد الأطفال؛ وتعزيز العمليات الإقليمية وجهود التنفيذ الوطنية؛ ومعالجة الشواغل الناشئة. وقد تحققت نتائج لا يستهان بها في هذا الصدد:

(أ) توطيد أساس حقوق الإنسان الذي تستند إليه حماية الأطفال من العنف من خلال إطلاق حملة في عام ٢٠١٠ من أجل التصديق العالمي على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. وقد أدى ذلك إلى زيادة مطردة في عدد التصديقات على البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء، وفي المواد الإباحية عن الأطفال، المعمول به في ١٧٣ بلدا، وإلى تعزيز المعايير الدولية الجديدة، بما في ذلك البروتوكول الاختياري المتعلق بإجراء تقديم البلاغات؛ واتفاقية العمال المتزولين لعام ٢٠١١ (رقم ١٨٩) لمنظمة العمل الدولية؛ واستراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١٩٤/٦٩؛

(ب) تعزيز الوعي وترسيخ المعرفة لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له من خلال مشاورات الخبراء الدولية، وتطوير البحوث وإصدار دراسات مواضيعية حول مواضيع استراتيجية مثل العنف في المدارس وفي نظام العدالة؛ والعدالة التصالحية للأطفال؛ وحقوق الفتيات في نظام العدالة الجنائية؛ وإسداء المشورة المراعية للطفل، وآليات الإبلاغ والشكاوى؛ فضلا عن إعداد تقارير عن حماية الطفل من الممارسات الضارة، ومن العنف المسلح، ومن الجريمة المنظمة؛ وعن الفرص والمخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتم أيضا إنتاج مواد مراعية للأطفال لتوعية الأطفال بحقوقهم في التحرر من العنف وتمكينهم، بطريقة برايل مؤجرا؛

(ج) العمليات المؤسسية للتعاون الإقليمي من أجل تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة مع تنظيم اجتماعات للاستعراض الدوري لتقييم التقدم المحرز وتسريع وتيرته؛ واستضافة ستة اجتماعات مائة مستديرة شاملة لعدة أقاليم لتعزيز التعاون من أجل منع العنف والقضاء عليه، وكان آخرها للاسترشاد بها في وضع وتنفيذ خطط إقليمية تدعم خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها المرتبطة بمكافحة العنف؛

(د) تعزيز جهود التنفيذ الوطنية لتحرير الأطفال من العنف، وبخاصة من خلال اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية شاملة متعددة القطاعات في أكثر من ٩٠ بلدا، كان آخرها في إكوادور، وإندونيسيا، والجمهورية الدومينيكية، وغانا، والنرويج، ونيجيريا؛ وسن

تشريعات وطنية تحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال في أكثر من ٥٠ بلدا، كان آخرها في أيرلندا، وبيرو، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفرنسا، وفيت نام، ومنغوليا؛ وتوحيد نظم البيانات، بما في ذلك من خلال الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية في ١٥ بلدا في آسيا وأفريقيا، أُنجز آخرها في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا، وملاوي، ونيجيريا؛

(هـ) تشجيع جهود الدعوة العالمية في مجالات الاهتمام المهملة، ودعم جهود التنفيذ الوطني، وتعزيز التحالفات بين الحكومات والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والمنظمات الدينية والدوائر الأكاديمية وشبكات الأطفال من أجل تعبئة الجهود والاستثمار في مجال حماية الأطفال من العنف، بما في ذلك عن طريق إيفاد ما يربو على ١٣٠ بعثة إلى أكثر من ٦٠ بلدا في كافة المناطق.

ثالثا - تعميم حماية الأطفال من العنف في جدول أعمال الأمم المتحدة

٢٥ - واصلت الممثلة الخاصة، على مدار العام الماضي، دعم التطورات الهامة في تعميم الشواغل المرتبطة بالعنف في جدول أعمال الأمم المتحدة. وانصب تركيزها بشكل خاص على تعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ودعم إعداد الدراسة العالمية عن الأطفال المحرومين من حريتهم، بالإضافة إلى دعم إعداد تقرير الأمين العام عن حماية الأطفال من التسلط (A/71/213)، الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ١٥٨/٦٩.

ألف - العنف ضد الأطفال: أولوية واضحة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢٦ - تتمثل إحدى الأولويات العليا للممثلة الخاصة في ضمان حماية الأطفال من العنف كأولوية واضحة واهتمام شامل في خطة عام ٢٠٣٠. وسيجري الآن إيلاء أولوية قصوى لدعم تنفيذ الخطة على نحو فعال وعاجل مع التركيز بشكل خاص على بلوغ الغاية ١٦-٢ وغيرها من الغايات المرتبطة بمكافحة العنف.

٢٧ - وسيظل التواصل مع الأطفال والشباب يشكل بعدا بالغ الأهمية من أبعاد هذه العملية. فقد كان الأطفال يتوقعون للمساعدة في تشكيل خطة عام ٢٠٣٠، ولا يزالوا ملتزمين بقوة بالاضطلاع بدور حاسم في الجهود المقبلة كشركاء حادين وكعوامل للتغيير. وكما أكد الأطفال مجددا في اثنتين من المشاورات الإقليمية الأخيرة التي جرت بدعم من الممثلة الخاصة، في جنوب شرق آسيا وفي أمريكا اللاتينية، فإنهم يمتلكون رؤية واضحة للعالم

الذي يريدونه: فمن بين أقصى شواغلهم أن يشبوا، في جميع المناطق، في أجواء من السلامة والتحرر من العنف.

٢٨ - ويُعد إدراج العنف ضد الأطفال ضمن الشواغل ذات الأولوية في جدول أعمال التنمية العالمية بمثابة اختراق تاريخي، يتيح للمجتمع الدولي فرصة استراتيجية لتحويل الرؤية التي تنطوي عليها الغاية ١٦-٢ إلى واقع لجميع أطفال العالم. غير أن هذه الفرصة تأتي مقترنة بمسؤولية خاصة. فحماية الأطفال من العنف يجب ألا تكون مجرد مثالا أعلى، ولا أن تخفت أهميتها وسط غيرها من الشواغل.

٢٩ - ويكشف إقرار الأهداف الإنمائية المستدامة عن إحساس مشترك بالهدف وزخم متجدد في الجهود العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ينطوي على إحساس خاص جدا بالحاجة الملحة للعمل وضمن عدم تخلف أي شخص عن الركب. ويتعين على جميع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين إظهار روح القيادة، وتعبئة الجهود وتشجيعها، ومناصرة هذه القضية النبيلة من خلال بناء تحالفات وشراكات واسعة ملتزمة بقضية تحرير الأطفال من العنف.

٣٠ - وهذا ليس وقت الرضا عن النفس. ففي جميع أنحاء العالم، يتعرض الملايين من الفتيات والفتيان من جميع الأعمار لمستويات مروعة من العنف، في أحيائهم السكنية، وفي مدارسهم، وفي المؤسسات التي تهدف إلى رعايتهم وحمايتهم، وأيضاً داخل بيوتهم.

٣١ - ويترك العنف ندوبا طويلة الأمد في حياة الأطفال، وغالبا ما يترك عواقب لا يمكن تداركها على نمائهم ورفاههم والفرص المتاحة لهم للازدهار في الحياة بعد ذلك. كما أنه يُضعف أسس التقدم الاجتماعي، ويولد تكاليف باهظة على المجتمع، ويبطئ التنمية الاقتصادية، ويؤدي إلى تآكل رأس المال البشري والاجتماعي للدول.

٣٢ - غير أن ذلك ليس بالقدر المحتوم على الأطفال. فمن خلال تعزيز التعاون، وبتوظيف استثمارات جادة في الاستراتيجيات التي أثبتت فعاليتها في منع العنف، يمكن أن يصبح العنف جزءا من الماضي البعيد.

٣٣ - والخطة الجديدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خطة عالمية وشاملة، وتنطوي على إمكانية فريدة على تحقيق المكاسب لجميع أنحاء العالم.

٣٤ - ولكن الأهم من ذلك، أنها تخص جميع الأطفال. فمن الأهمية البالغة حقا الاستثمار في الأطفال لتحقيق التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

٣٥ - وستُقاس قيمة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ونجاحها بمدى إحراز تقدم ملموس في التنفيذ على أرض الواقع، وخصوصا بالنسبة لمن هم أكثر تخلفا عن غيرهم، أي لأولئك الأطفال غير المرئيين والمنسيين أكثر من غيرهم، والذين غالبا ما يكونون أيضا الأكثر عرضة لخطر العنف والإيذاء والاستغلال. ومن الضروري تعزيز اعتماد وتنفيذ استراتيجية شاملة ومتناسكة للتنمية المستدامة تمتلك العناصر الوطنية زمامها وتدعمها موارد يمكن التنبؤ بها؛ وتستند إلى أدلة راسخة وبيانات قوية وموثوقة ومفصلة؛ ويتم استعراضها من خلال تقييم مفتوح وشامل ودوري للتقدم المحرز باستخدام المعايير المتفق عليها دوليا.

٣٦ - وتوفر السنوات العشر التي انقضت في تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال أساسا متينا للبناء عليه. فقد قام عدد متزايد من الدول بتشجيع مبادرات التوعية والتعبئة الاجتماعية حول هذا الموضوع، واعتماد تشريعات وخطط عمل وطنية لمنع العنف والتصدي له، إلى جانب آليات لجمع وتحليل البيانات لإرشاد عمليات التخطيط ووضع السياسات والقرارات المتعلقة بالميزانية، فضلا عن عمليات الرصد والتقييم.

٣٧ - وأصبحت المنظمات والمؤسسات الإقليمية أطرافا شديدة الأهمية في هذه الجهود. فبعضها، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومجلس أوروبا، اعتمدت بالفعل خططاً إقليمية جديدة بشأن العنف ضد الأطفال تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠. ويعكف بعضها الآخر، مثل جامعة الدول العربية، ومبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال، والسلطات الرفيعة المستوى المعنية بحقوق الإنسان في السوق الجنوبية المشتركة، على تعزيز جهود مماثلة.

٣٨ - غير أن هذا التقدم، أيا كانت أهميته، لا يزال بحاجة إلى المزيد من التعزيز. فحماية الأطفال من العنف لا يمكن أن تكون أمرا ثانويا لاحقا. إذ يتطلب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تعزيز الشراكات وحشد موارد كبيرة. ويُعد بناء تحالفات عالمية واسعة تضم الحكومات والمجتمع المدني والمجتمع المحلي والقادة الدينيين والقطاع الخاص والمنظمات الدولية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الأطفال أنفسهم، عنصرا أساسيا لدفع هذه العملية قدما. وبالإضافة إلى مبادرة "حان الوقت لإنهاء العنف ضد الأطفال"، أيدت الممثلة الخاصة بقوة القيام بمبادرات هامة للترويج لهذا الهدف، بما في ذلك الشراكة العالمية وصندوق إنهاء العنف ضد الأطفال، وتحالف الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في إنهاء عمالة الأطفال، والشراكة العالمية المعنية بالأطفال ذوي الإعاقة.

الإطار ٢

الشراكة العالمية وصندوق إنهاء العنف ضد الأطفال

أطلق الأمين العام الشراكة العالمية وصندوق إنهاء العنف ضد الأطفال في تموز/ يولييه ٢٠١٦، للمساعدة في تحقيق الرؤية التي تنطوي عليها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لإقامة عالم يعيش فيه جميع الأطفال في سلام.

وتشارك الممثلة الخاصة في مجلس إدارة الشراكة العالمية لتوجيه تنفيذ استراتيجيتها، ومن خلال دورها في الدعوة على الصعيد العالمي، ستواصل تعزيز الرسالة المشتركة الرامية لجعل العالم مكاناً آمناً للأطفال، وإنهاء العنف ضد الأطفال في كل مكان. وكما أكدت الممثلة الخاصة في المؤتمر الثالث لتمويل التنمية المعقود في أديس أبابا، وفي مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعقود في نيويورك، تنطوي الشراكة العالمية على إمكانات قوية لتسخير الجهود الجماعية لتعزيز اطراد تنامي الالتزام والعمل من أجل عالم خال من العنف، ولتوليد التمويل الثابت اللازم لخلق عالم ينمو فيه كل طفل وهو متحرر من الخوف ومن العنف.

وتسعى الشراكة العالمية لتعزيز الإرادة السياسية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في إنهاء العنف ضد الأطفال، وتسريع وتيرة العمل من خلال تنفيذ التدخلات الرئيسية، وتعزيز التعاون بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. ويعتزم الصندوق الجديد المرتبط بالشراكة العالمية توفير التمويل المحفز لأهداف الشراكة، وعرض حجج قوية للاستثمار في منع العنف ضد الأطفال.

٣٩ - وجذور العنف ضد الأطفال متعددة الجوانب، ويتطلب منعه والقضاء عليه اتباع نهج متكامل ومتعدد القطاعات. وفي الواقع، فإن العنف يقترن بحالة الضعف والحرمان؛ وبارتفاع مخاطر سوء الحالة الصحية، وضعف الأداء المدرسي، وأحياناً بالإفراط في الاعتماد على الإعانات الحكومية لمدة طويلة. ويكون الأطفال المعرضون للعنف - سواء في البيت، أو في المدرسة، أو في المجتمع المحلي، أو في العمل، أو في مؤسسات الرعاية والعدالة، أو من خلال شبكة الإنترنت - أكثر عرضة لخطر أعمال العنف المتراكمة والانخراط في السلوك العدواني والعنيف في مراحل لاحقة في حياتهم.

٤٠ - وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، وخاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر وعمالة الأطفال؛ ومعالجة التفاوت بين الجنسين والتصدي للممارسات الضارة؛ وتعزيز الصحة والتعليم، وفرص الوصول إلى العدالة والمؤسسات الخاضعة للمساءلة والمفتوحة للجميع،

سوف يساعد على التقليل من خطر العنف في حياة الأطفال، ويوفر استجابات فعالة للضحايا. وفي المقابل، فإن الإخفاق في إنهاء العنف ضد الأطفال سيقوض التقدم الاجتماعي، ويعرقل تحقيق رؤية التنمية المستدامة.

٤١ - ويتطلب ضمان إحراز تقدم نحو تحقيق غايات التنمية المستدامة المرتبطة بمكافحة العنف، وبخاصة الغاية ١٦-٢، وجود آليات فعالة للمساءلة والرقابة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وذلك شاغل يتسم بالأولوية من شواغل الممثلة الخاصة، التي تدعو إلى النظر فيها من خلال مجلس حقوق الإنسان، وبخاصة من خلال الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة؛ ومن خلال عمليات الرصد والإبلاغ التي تضطلع بها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛ ومن خلال الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ولدعم متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠، تشارك أيضا بنشاط في تطوير مؤشرات الرصد العالمية، وتعزيز أدوات الرصد ومنهجياته.

٤٢ - ويتسم المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، باعتباره الساحة المركزية لمتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠، بأهمية بالغة في ضمان إدراج العنف ضد الأطفال في صميم عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتسم موضوع المنتدى في عام ٢٠١٦، "ضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب"، بالأهمية بصفة خاصة بالنسبة للأطفال الذين يتعرضون للعنف. فالعديد من هؤلاء الأطفال يعانون في أجواء من الصمت والشعور بالوحدة والخوف، وكثيرا ما يتخلفون في الحصول على خدمات الرعاية والدعم اللازمين للتغلب على الصدمات التي تعرضوا لها، وفي الاستفادة من جهود الانتعاش وإعادة الإدماج، وفي التطور بكامل إمكاناتهم. وكانت هذه هي الشواغل الرئيسية التي أثارها الممثلة الخاصة في مساهمتها في التقرير العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦.

٤٣ - وتمثل الاستعراضات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة مساهمة حاسمة في ضمان الاستثمار في الأطفال وبناء عالم يكبر فيه كل طفل متحررا من العنف. وتلتزم الممثلة الخاصة التزاما قويا بدعم عملية الاستعراض الوطنية لأهداف التنمية المستدامة التي تحتل موقعا متقدما في جدول أعمال بعثاتها الميدانية، والتي كانت تشكل بعدا مركزيا في اجتماع المائدة المستديرة الأقاليمي لعام ٢٠١٦ مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية. وستوفر الخبرة المكتسبة من أول مجموعة من تقارير الاستعراض الوطنية الطوعية مساهمات استراتيجية في إعداد تقارير خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراض تنفيذها مستقبلا.

٤٤ - ويُعد تحديد مؤشرات قوية لانتشار تعرض الأطفال للعنف وشدته بعدا حاسما آخر من أبعاد جهود الدعوة التي تضطلع بها الممثلة الخاصة. وذلك أمر بالغ الأهمية لرصد حجم العنف على الأطفال وأثره، وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات الواردة في أهداف التنمية

المستدامة المرتبطة بمكافحة العنف، وخصوصا الغاية ١٦-٢. وكعضو في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تدعو الممثلة الخاصة بقوة إلى إدراج ثلاثة مؤشرات على تعرض الأطفال للعنف الجنسي والجسدي والعاطفي، وهي المؤشرات التي اعتمدها اللجنة الإحصائية في وقت لاحق.

٤٥ - وتسلم الممثلة الخاصة بالصعوبات القائمة في جمع البيانات في هذه المجالات بسبب الطبيعة الخفية والحساسية للعنف المرتكب ضد الأطفال. وللتغلب على هذه التحديات، فإنها تدعو إلى تطوير منهجيات وأدوات لجمع البيانات لتعزيز القدرات الوطنية وجهود الرصد، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال إجراء مشاورات واسعة تشمل مجموعة عريضة من أصحاب المصلحة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وهي العملية التي تظل الممثلة الخاصة ملتزمة بدعمها.

باء - دعم الدراسة العالمية المتعلقة بالأطفال المحرومين من حريتهم

٤٦ - مع بدء تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لا يزال عدد لا يحصى من الأطفال متخلفين عن الركب، من بينهم الأطفال المحرومون من حريتهم. وتحيط المخاطر بصفة خاصة بالأطفال الذين في أوضاع هشة، بما في ذلك من يهربون من العنف المتري، ومن يعيشون في الشوارع، وضحايا الاتجار والدعارة والجريمة المنظمة أو حالات النزاع. وقد ينتهي المطاف ببعض الآخر قيد الاحتجاز نتيجة لأسباب تتعلق بالصحة العقلية وتعاطي المخدرات، أو بسبب وضعهم كمهاجرين أو ملتمسي اللجوء.

٤٧ - ومع احتجاز هؤلاء الأطفال في مؤسسات مغلقة أو مراكز للعلاج النفسي أو سجون للبالغين، أو بقاؤهم في انتظار المحاكمة لفترات طويلة من الزمن، فإنهم غالبا ما يفتقرون إلى فرص حقيقية للوصول إلى العدالة والطمعن في قانونية احتجازهم، أو للاستفادة من التعليم والتدريب المهني وإعادة الإدماج الاجتماعي الدائم. ومع حرمانهم من الحرية، يواجه الأطفال خطرا متزايدا من العنف، بما في ذلك التعرض للتحرش والاعتداء الجنسي والتعذيب. كما أنهم قد يتعرضون للعنف كشكل من أشكال التأديب أو العقاب أو الأحكام.

٤٨ - واستجابة لهذه المخاوف الخطيرة، دعت الجمعية العامة، في قرارها ١٥٧/٦٩، الأمين العام إلى التكليف بإجراء دراسة متعمقة عن الأطفال المحرومين من حريتهم، بما في ذلك الممارسات الجيدة والتوصيات المتعلقة بالعمل، وتقديم استنتاجات الدراسة إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وجاء في القرار أن الدراسة يجب أن تُمول عن طريق

التبرعات، وتُنفذ بالتعاون الوثيق مع وكالات ومكاتب الأمم المتحدة المعنية، وبالتشاور مع الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة، بما في ذلك الدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والأطفال. وستساعد الدراسة على توحيد البيانات والأدلة السليمة لتوجيه السياسات والقوانين، وتطوير مبادرات بناء القدرات للمهنيين، وتشجيع تغيير مواقف وسلوكيات الوصم تجاه الأطفال قيد الاحتجاز.

٤٩ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، في اليوم العالمي للطفل، حث الأمين العام الدول الأعضاء وغيرها على دعم ائتلاف الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة التي احتشدت لتجميع الموارد والخبرات للمضي قدما بالدراسة.

٥٠ - وشجعت الجمعية العامة، في قرارها ١٣٧/٧٠، الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومكاتبها، فضلا عن سائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة، على دعم إعداد الدراسة.

٥١ - وتتسم الدراسة بدرجة عالية من الأولوية بالنسبة لولاية الممثلة الخاصة، التي تقوم بتيسير جهود التنسيق والتخطيط الأولية في فترة التحضير لإعدادها، وذلك في شراكة مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراعات المسلحة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ولجنة حقوق الطفل. وللتحضير لإعداد الدراسة، قادت الممثلة الخاصة الجهود الرامية إلى إنشاء إطار مؤسسي، يضم فرقة عمل مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، ومنتدى للمجتمع المدني، وشبكة أقليمية للبحوث الأكاديمية.

٥٢ - ولحشد الدعم السياسي والتمويل لإعداد الدراسة وتحديد الفرص والعمليات الاستراتيجية التي يمكن البناء عليها، تتشاور الممثلة الخاصة مع الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وآليات حقوق الإنسان الإقليمية، والمؤسسات المستقلة لحقوق الإنسان، والمؤسسات الأكاديمية.

٥٣ - وطُرحت المهام التحضيرية الرئيسية للدراسة، بالتنسيق مع الشركاء في الأمم المتحدة، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الاستراتيجيين الآخرين، وذلك بهدف زيادة تحديد نطاقها، والقيام بمبادرة لجمع التبرعات لتعبئة الموارد اللازمة لإعدادها على نحو فعال.

٥٤ - وتظل الممثلة الخاصة ملتزمة التزاما قويا بتحقيق مزيد من التقدم في الدراسة العالمية، بما في ذلك من خلال المبادرات التي تشجعها في إطار ولايتها. ويتناول الفرع الرابع أدناه واحدة من هذه المبادرات تتعلق برصد الأماكن التي يُحرم فيها الأطفال من حريتهم.

جيم - تدعيم العمليات الإقليمية لتعزيز حماية الأطفال من العنف

٥٥ - يشكل التعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية حجر الزاوية في استراتيجية الممثلة الخاصة لدفع عجلة التقدم في مجال حماية الأطفال من العنف. والمنظمات والمؤسسات الإقليمية حلفاء استراتيجيين في مبادرات منع العنف والقضاء عليه، وكان تعاونها المؤسسي مع الممثلة الخاصة عاملا مؤثرا في وضع العنف ضد الأطفال في صميم جدول أعمال السياسات الإقليمية، وتعزيز مساءلة الدول، ودعم جهود التنفيذ الوطنية.

٥٦ - وكجزء من هذه العملية، عُقدت ثماني مشاورات إقليمية رفيعة المستوى في أمريكا الجنوبية والوسطى، ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب آسيا، والمحيط الهادئ، وأوروبا، والمنطقة العربية؛ وصدرت ستة تقارير رصد إقليمية، وعُقدت اجتماعات للاستعراض الدوري لتقييم التقدم وتسريع وتيرته؛ وتمت استضافة ستة اجتماعات مائدة مستديرة إقليمية لتعزيز التعاون وتعزيز التقدم نحو تحرير الأطفال من العنف.

٥٧ - ونتيجة لذلك، تم تعزيز الالتزامات الإقليمية، ويجري حاليا مواءمتها مع خطة عام ٢٠٣٠ من خلال اعتماد خطط إقليمية جديدة بشأن العنف ضد الأطفال. وتُرجمت هذه الجهود بدورها إلى تعزيز للمعايير القانونية والسياسات العامة الوطنية، وتدعيم أدوات البحث والرصد، وتشجيع حملات دعم التقدم المحرز في حماية الأطفال من العنف وتحفيزه ورصده.

٥٨ - ومن أجل تعزيز هذا التعاون وتسريع وتيرة التقدم في تحرير الأطفال من العنف، تنظم الممثلة الخاصة اجتماع المائدة المستديرة السنوي مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية. ويمثل هذا المنتدى الرفيع المستوى آلية استراتيجية في إطار الأمم المتحدة تهدف إلى: المشاركة في حوار السياسات العامة؛ وتبادل المعارف والممارسات الجيدة؛ وتشجيع تلاقح الخبرات؛ وتنسيق العمل وتعزيز التأزر؛ وتحديد الاتجاهات والتحديات الملحة؛ وتضافر الجهود لتعزيز سلامة الأطفال وحمايتهم.

٥٩ - وفي أيار/مايو ٢٠١٦، اشتركت الممثلة الخاصة في استضافة اجتماع المائدة المستديرة الأقليمي السنوي السادس مع مجلس دول بحر البلطيق في ستوكهولم. وتناول الاجتماع دور المنظمات والمؤسسات الإقليمية في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وفي حشد الجهود لبلوغ الغايات المرتبطة بمكافحة العنف، بما فيها الغاية ١٦-٢.

٦٠ - وأتاح اجتماع المائدة المستديرة ساحة استراتيجية لتبادل الخبرات بشأن وضع استراتيجيات إقليمية تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠ وإجراءات التنفيذ المتوخاة فيها. وأولي اهتمام شديد لاستراتيجيات دعم تعميم الأهداف المرتبطة بمكافحة العنف في الخطط الوطنية ودون الوطنية، وفي وضع غايات وأهداف إقليمية ووطنية عند الاقتضاء. كما جرى التشديد على دور المنظمات والمؤسسات الإقليمية في حشد الدول الأعضاء فيها للتصدي للعنف ضد الأطفال في استعراضاتها الوطنية الطوعية المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، فضلا عن التعاون مع الهيئات الإقليمية الأخرى في عمليات الاستعراض. وجرى تشجيع دعم التعلم من الأقران والعمليات التشاركية في التقييم الوطني للتقدم من خلال اجتماعات المائدة المستديرة وغيرها من المحافل.

٦١ - ورحب المشاركون في الاجتماع بالمبادرات الإقليمية الهامة التي جرى بالفعل تشجيعها لقيادة هذا الجهد، وبخاصة من خلال إدماج تدابير مكافحة العنف ضد الأطفال في خطط العمل الإقليمية، ومواءمة هذه الخطط الإقليمية مع خطة عام ٢٠٣٠؛ وتقديم الدعم لجهود التنفيذ الوطنية المبذولة لمنع هذه الظاهرة والتصدي لها. وكما لاحظ المشاركون، فإن هذه الجهود تتسم بأقصى درجة من الإلحاح للتغلب على استمرار العنف ضد الأطفال وانتشاره وازدياد حدته.

٦٢ - وإدراكا للفرصة الاستراتيجية التي تتيحها خطة عام ٢٠٣٠ والذكرى العاشرة لدراسة الأمم المتحدة، أكدت المنظمات والمؤسسات الإقليمية مجددا التزامها القوي بمواصلة تسريع وتقييم التقدم المحرز في القضاء على العنف ضد الأطفال، وتعزيز التعاون. وتشمل الإجراءات الاستراتيجية المتوخاة تقديم الدعم لوضع وتنفيذ خطط إقليمية تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠؛ وحشد الشراكات وتعزيز تنفيذ استراتيجيات وطنية شاملة لمنع العنف والقضاء عليه؛ وسن وإنفاذ تشريعات وطنية لحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال؛ وتعزيز نظم البيانات؛ ودعم عملية متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ من خلال آليات قوية للمساءلة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٦٣ - وبالمثل، جرى تشجيع تطورات هامة داخل المناطق، وتحققت نتائج ملموسة لحماية الأطفال من العنف.

٦٤ - ففي أفريقيا، واصلت الممثلة الخاصة سعيها للتعاون مع الدول الأعضاء والمؤسسات وسائر الشركاء الآخرين. ويستند هذا الإطار التعاوني إلى صدور التقرير الأفريقي بشأن العنف ضد الأطفال على المستوى العالمي في شباط/فبراير ٢٠١٥، وجرى تعزيزه في مؤتمر عقده الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وبمناسبة احتفال لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لصدور الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل، قدمت الممثلة الخاصة، مع اليونيسيف ومنتدى السياسات من أجل الطفل الأفريقي، استعاضا للتقدم المحرز على الصعيد الإقليمي في تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال مع رؤية لبناء أفريقيا ملائمة لأطفالها.

٦٥ - وسلط المؤتمر الضوء على التقدم المحرز والتحديات الماثلة والفرص المتاحة لتعزيز التحرر من العنف كجزء من الجهود الأوسع المبذولة لتحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وأسهمت نتائج المناقشة في توجيه عملية وضع خطة أفريقيا للأطفال لعام ٢٠٤٠، التي تتضمن هدفا أساسيا يتمثل في إنهاء العنف ضد الأطفال. وتوفر هذه التطورات زخما كبيرا لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢٠٣٠. وتطرح خطة أفريقيا للأطفال أهدافا قابلة للقياس ومجالات للأولوية يلتزم بها الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة^(٥).

٦٦ - وكما لاحظ التقرير الأفريقي بشأن العنف ضد الأطفال، فإن هناك حاجة إلى جهود كبيرة للتصدي للعنف في المنطقة، بما في ذلك من خلال جمع بيانات تراعي الفروق بين الجنسين وتحليلها لتتبع انتشار العنف واتجاهاته. ويمكن لهذه الإجراءات البناء على الإنجازات الهامة التي تحققت في مختلف أنحاء المنطقة لمنع هذه الظاهرة والتصدي لها.

٦٧ - وفي الواقع، فإن عددا من البلدان تعكف على تعزيز نظمها الوطنية لحماية الأطفال، وتجري دراسات استقصائية شاملة بشأن العنف ضد الأطفال لتوثيق حجم العنف الجسدي والجنسي والعاطفي وطبيعته وأثره في مرحلة الطفولة. وتدعم المعلومات المستخلصة من الدراسات الاستقصائية الجهود التي تبذلها الحكومات في مجالات الدعوة، والسياسات العامة، والتخطيط، ووضع الميزانيات، فضلا عن سن التشريعات، بما في ذلك بهدف مكافحة زواج الأطفال.

(٥) انظر www.acerwc.org/ourevents/africas-agenda-for-children-2040.

٦٨ - وقد أكملت سبعة بلدان في أفريقيا إجراء دراسات استقصائية شاملة بشأن العنف ضد الأطفال: وهي جمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وكينيا، وملاوي، ونيجيريا. وسيعقبها أوغندا، بوتسوانا، ورواندا، وكوت ديفوار، وموزامبيق.

٦٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، قدمت الممثلة الخاصة الدعم لإصدار نتائج الدراسة الاستقصائية في نيجيريا، التي أجرتها الحكومة بالتعاون مع اليونيسيف وشراكة "معا من أجل البنات". وكانت نيجيريا أول بلد في غرب أفريقيا يجري مثل هذه الدراسة الاستقصائية الوطنية الواسعة النطاق. واستجابة لنتائج الدراسة، تم إطلاق سنة العمل من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، إلى جانب توجيه دعوة للعمل للوزارات والوكالات على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات، وللمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدينية، ووسائل الإعلام، والمجتمعات المحلية، والآباء والأطفال كي تتضافر جهودها لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له.

٧٠ - وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أفادت دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠١١ في توجيه وضع خطة عمل وطنية لإنهاء العنف ضد الأطفال، وهي الخطة التي انتهت في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وبلاستفادة من الدروس المستخلصة من تنفيذ تلك الخطة، أصدرت الحكومة خطة جديدة (للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١) التصدي للعنف ضد النساء والأطفال، وتعزيز نظام الحماية الوطنية الموحدة التي سيتم تنفيذها بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠، وبخاصة مع الهدفين ٥-٢ و ١٦-٢.

٧١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، عُقد في لوساكا مؤتمر قمة الفتيات الأفريقيات الأول بشأن إنهاء زواج الأطفال. وضم مؤتمر القمة، الذي استضافه الاتحاد الأفريقي وحكومة زامبيا، رؤساء الدول والحكومات، والوزراء المسؤولين عن القضايا الجنسانية والأطفال، وكيانات الأمم المتحدة، وشركاء التنمية، ومنظمات المجتمع المدني، والقادة الدينيين والتقليديين، فضلا عن الشباب الذين مروا بتجربة زواج الأطفال. وقام المشاركون باستعراض وتقييم التقدم المحرز في إنهاء زواج الأطفال في جميع أنحاء القارة، وتبادلوا الأدلة والممارسات الجيدة، وحددوا التزامهم بوضع حد لهذه الظاهرة وغيرها من الممارسات الضارة في أفريقيا.

٧٢ - وستواصل الممثلة الخاصة تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي، والمقرر الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بإنهاء زواج الأطفال وغيره من الشركاء بغية سرعة تنفيذ خطة عمل تنفيذ الموقف الأفريقي الموحد بشأن إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا، فضلا عن القانون النموذجي

لإنهاء زواج الأطفال في جنوب أفريقيا^(٦)، الذي سيتسم بأهمية حاسمة في النهوض بتحقيق الغاية ٥-٣.

٧٣ - وذلك القانون النموذجي، الذي قام بوضعه المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ينطوي على إمكانية توجيه الإجراءات الرامية لإنهاء زواج الأطفال. وهو أحد المجالات التي يتحقق فيها تقدم تدريجي، على سبيل المثال مع التطورات التشريعية الأخيرة في جمهورية تروانجا المتحدة وغامبيا. وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت ملاوي قانون الزواج والطلاق والعلاقات الأسرية، الذي رفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى ١٨ سنة. وساعدت التعبئة الاجتماعية حول تلك العملية والشراكة المهمة التي أقيمت مع الزعماء التقليديين في رفع مستوى الوعي بالقانون الجديد وتحقيق نتائج هامة، بما في ذلك مبادرة مهمة قادتها إحدى الرئيسات التقليديات وأسفرت عن إلغاء ٣٣٠ زيجة من زيجات الأطفال بصورة أولية في مقاطعة واحدة، ثم بعد ذلك إبطال ٨٥٠ زيجة من زيجات الأطفال وحظر الاتصالات الجنسية المبكرة للفتيات.

٧٤ - وأدت جهود الدعوة ومناقشات السياسات العامة التي شجعتها الممثلة الخاصة على المستوى الدولي، والقرارات الهامة التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان^(٧) واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب^(٨) على مدى العام المنصرم، إلى نتائج هامة لتعزيز حقوق الأشخاص المصابين بالمهق، بما في ذلك حمايتهم من العنف. ويشمل ذلك القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بإعلان يوم ١٣ حزيران/يونيه يوماً دولياً للتوعية بالمهق، لرفع مستوى الوعي فيما يتعلق بالأشخاص المصابين بالمهق، وتعيين خبير مستقل بشأن تمتع الأشخاص المصابين بالمهق بحقوق الإنسان.

٧٥ - وسيحتل هذا الموضوع موقعا بارزا في المؤتمر الدولي السابع للسياسات العامة بشأن الطفل الأفريقي، الذي يستضيفه منتدى السياسات العامة بشأن الطفل الأفريقي في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وسيتركز المؤتمر على حماية الأطفال من العنف، مع التشديد بصفة خاصة على أعمال العنف الإجرامية ضد الأطفال، وسيستفيد من مشاركة

(٦) انظر www.girlsnotbrides.org/sadc-model-law-one-step-closer-to-ending-child-marriage-in-southern-africa.

(٧) قرارات مجلس حقوق الإنسان ١٣/٢٣ بشأن الهجمات والتمييز ضد الأشخاص المصابين بالمهق؛ و ٣٣/٢٤ بشأن التعاون التقني لمنع الهجمات على الأشخاص المصابين بالمهق؛ و ١٠/٢٦ بشأن اليوم العالمي للتوعية بالمهق. انظر أيضا تقرير مفوضية حقوق الإنسان عن الأشخاص المصابين بالمهق (A/HRC/24/57).

(٨) انظر القرار ٢٦٣ للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن منع الهجمات والتمييز ضد الأشخاص المصابين بالمهق.

رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، وقادة المجتمع المدني والقيادات الدينية والتقليدية من مختلف أنحاء المنطقة، والخبراء البارزين في مجال حقوق الطفل، والمؤسسات الأكاديمية، ووسائل الإعلام، والأطفال والشباب.

٧٦ - وفي أمريكا اللاتينية، انضمت الممثلة الخاصة إلى دورة السوق المشتركة الجنوبية المكرسة لحماية الأطفال من العنف وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ورحبت الدول الأعضاء بمبادرة "حان الوقت لإنهاء العنف ضد الأطفال"، التي يجري تعميمها في الاستراتيجية الإقليمية لمتابعة توصيات دراسة الأمم المتحدة؛ وأكدت مجدداً على الحاجة الملحة للاستثمار في مجال منع العنف، بما في ذلك من خلال معالجة أسبابه الجذرية والتغلب على المواقف والسلوكيات التي تغض الطرف عن العنف المرتكب ضد الأطفال.

٧٧ - وفي سياق تعاون الممثلة الخاصة مع اللجنة الدائمة لمبادرة Niñ@sur التابعة للسوق المشتركة الجنوبية والحركة العالمية من أجل الأطفال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اشتركت مع حكومة أوروغواي في تنظيم مشاورة إقليمية مع الأطفال بشأن البلطجة والتسلط عبر شبكة الإنترنت. وضمت المشاورة، التي عقدت في مونتيفيديو في أيار/مايو، مشاركين شباب من الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وبوليفيا، وبيرو، والسلفادور، وشيلي، وكولومبيا، وهندوراس، ووفرت للشباب ساحة هامة لتقديم توصياتهم لتقرير الأمين العام بشأن حماية الأطفال من التسلط.

٧٨ - وتداول الأطفال تصوراتهم وخبراتهم مع البلطجة والتسلط عبر شبكة الإنترنت، وناقشوا أسبابهما الجذرية، وحددوا الإجراءات الاستراتيجية اللازمة لمنعهما والتصدي لهما. وأقر الأطفال بالتحديات الخاصة التي يواجهونها في المدرسة، وفي الحافلات المدرسية، وعلى شبكة الإنترنت، مع تسليط الضوء على التسلط باعتباره في الغالب جزءاً من سلسلة متصلة مؤلمة من تعرض الأطفال للعنف، قائلين:

"اسمعوا صوتنا: العنف يؤدي ويستمر أثره... وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقفه؛ والعنف لا يعلم حسن السير والسلوك، بل أن القدوة وتشجيع اللاعنف هما ما يوصل مثالا جيدا لحياتنا؛ وكذلك استخدام الحوار والوساطة قبل السماح بحدوث العنف! ساعدونا على تعلم منع العنف ومعرفة حقوقنا؛ ساعدوا من يراعونا بحيث يمكنهم مساعدتنا على نحو أفضل؛ ولا تنسوا: التشريعات مهمة، والجميع بحاجة لمعرفة واحترامها".

٧٩ - وفي شرق آسيا، أسهم دعم الممثلة الخاصة لجهود التنفيذ الوطنية في تحقيق نتائج هامة، بما في ذلك سن تشريعات مؤخرًا لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام، ومنغوليا؛ وإجراء دراسات استقصائية لرصد حجم وتواتر العنف ضد الأطفال في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والفلبين؛ وتعزيز برامج السياسات العامة بشأن العنف ضد الأطفال في إندونيسيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

٨٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اعتمدت قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا السابعة والعشرون، المعقودة في كوالالمبور، خطة العمل الإقليمية للقضاء على العنف ضد الأطفال (٢٠١٦-٢٠٢٥). وتستند الخطة إلى إعلان الرابطة للقضاء على العنف ضد المرأة وضد الأطفال الصادر عام ٢٠١٣، الذي كان علامة فارقة في الجهود العالمية الرامية إلى وضع خطة إقليمية لمكافحة العنف ضد الأطفال.

٨١ - وتتواءم خطة العمل الإقليمية مع خطة عام ٢٠٣٠، وتقدم مثالاً قويا للطريقة التي يمكن بها للتعاون الإقليمي أن يدعم الجهود الوطنية المبذولة لإنهاء العنف ضد الأطفال والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بمكافحة العنف. وتقتصر خطة العمل إجراءات ملموسة في إطار زمني واقعي، تشمل النهج غير العنيفة لتأديب الأطفال؛ ووقف احتجاجات الأطفال في مؤسسات الرعاية؛ وحماية الأطفال من الإيذاء عبر شبكة الإنترنت؛ وتعزيز إجراءات العدالة المراعية للأطفال، ومنع حرمان الأطفال من حريتهم، وتشجيع إيجاد بدائل للاحتجاز، فضلا عن القيام بحملات توعية لكشف العنف وتسهيل الضوء عليه، وضمان حماية الأطفال الضحايا.

٨٢ - ومنذ اعتماد خطة العمل الإقليمية، نشطت الممثلة الخاصة في تشجيع تنفيذها بالتعاون مع الدول الأعضاء في الرابطة وأمانتها، ومع لجنة الرابطة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل. وفي شباط/فبراير، أعربت اللجنة، في اجتماع مشترك عقد في جاكرتا، التزامها بمبادرة "حان الوقت لإنهاء العنف ضد الأطفال" لحشد الإرادة السياسية وتعبئة الدعم الاجتماعي الواسع وبذل الجهد من أجل تنفيذ خطة العمل الإقليمية.

٨٣ - وخلال البعثة التي قامت بها الممثلة الخاصة إلى شرق آسيا في حزيران/يونيه ٢٠١٦، استضافت حكومة فييت نام اجتماعا مشتركا لكبار المسؤولين في وزارات الرعاية الاجتماعية والتنمية بالرابطة ولجنة الرابطة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل، لإجراء استعراض سنوي لتنفيذ خطة العمل الإقليمية بناء على التقارير المقدمة من الدول الأعضاء. وساعد الاجتماع على إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ خطة العمل الإقليمية، والبناء على

ما حققته مبادرة "حان الوقت لإنهاء العنف ضد الأطفال" في رفع مستوى الوعي وتحفيز العمل من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال في الدول الأعضاء في الرابطة.

٨٤ - واسترشادا بنفس الاهتمام بدفع تنفيذ خطة العمل الإقليمية على الصعيد الوطني وبإحراز تقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي، التقت الممثلة الخاصة مع الفريق العامل الإقليمي المعني بحماية الطفل في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، الذي يضم كيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني؛ ومع كبار المسؤولين في وزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري في تايلند لبحث تعزيز المعرفة بحماية حقوق الطفل، بما في ذلك تحرره من العنف.

٨٥ - وكجزء من التزام الممثلة الخاصة بتعزيز مشاركة الأطفال والتفاعل مع الأطفال في جميع أنحاء العالم، كانت هي المتحدث الرئيسي في المنتدى الرابع لأطفال رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي استضافته حكومة فييت نام في حزيران/يونيه.

٨٦ - وأتاح منتدى أطفال الرابطة منبرا استراتيجيا للأطفال من جميع أنحاء الرابطة للتفكير معا في الشواغل الرئيسية التي تواجه الأطفال والشباب في المنطقة، واقترح توصيات لتعزيز حماية الأطفال من العنف، ولتأمين سلامتهم على شبكة الإنترنت ولكفحة الاتجار بالبشر.

٨٧ - وفي المناقشة المفتوحة التي أحرقت مع ممثلي الأطفال، شدد الشباب المشاركون في منتدى أطفال الرابطة على الحاجة الملحة للعمل، وخاصة فيما يتعلق بالتهديدات المستجدة التي يشكلها الإيذاء عبر شبكة الإنترنت والتسلط الإلكتروني، وأكدوا مجددا دورهم الحاسم كعوامل للتغيير في وضع حد للعنف .

٨٨ - وفي آذار/مارس ٢٠١٦، شاركت الممثلة الخاصة كمتحدث رئيسي في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده مبادرة إنهاء العنف ضد الأطفال في جنوب آسيا لاستعراض التقدم المحرز ومناقشة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المنطقة^(٩). وقد تم إحراز قدر لا يستهان به من التقدم خلال السنوات العشر الماضية، من حيث إطلاق المبادرة رسميا، وفي الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له. وبناء على هذه التطورات، وعلى الدروس المستفادة من تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة على مدار عشر سنوات، سلط المشاركون الضوء على الزخم الفريد الذي يوفره بدء عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لتعزيز حماية الأطفال وتوجيه الخطة الخمسية الجديدة للمبادرة. كما أن

(٩) انظر www.ecpat.org/wp-content/uploads/2016/07/Report-HL-Roundtable-Meeting-on-SDGs-and-VAC-Colombo.pdf

الأولويات الإقليمية، مثل إنهاء الاستغلال الجنسي وإيذاء الأطفال، وعمالة الأطفال، والممارسات الضارة، بما في ذلك زواج الأطفال، والعقاب البدني والعنف في المدارس، توفر أساسا سليما لمواءمة الإجراءات المتخذة على الصعيدين الإقليمي والقطري مع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال.

٨٩ - وحظيت هذه الاستنتاجات الهامة بتأييد الاجتماع الوزاري الرابع لمبادرة إنهاء العنف ضد الأطفال في جنوب آسيا، الذي استضافته حكومة الهند، والذي أكد مجددا أهمية دور المبادرة في تشجيع إحراز تقدم في خطة مكافحة العنف ضد الأطفال في جنوب آسيا.

٩٠ - وكان تعاون الممثلة الخاصة مع مجلس أوروبا حاسما في تعزيز تحرر الأطفال من العنف في جميع أنحاء المنطقة. وكان المجلس وراء إطلاق مبادرات إقليمية لتشجيع تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة ودعم ولاية الممثلة الخاصة.

٩١ - وفي آذار/مارس ٢٠١٦، اعتمدت لجنة من الوزراء استراتيجية المجلس الجديدة لحقوق الطفل (٢٠١٦-٢٠٢١)، التي وُضعت بمشاركة الممثلة الخاصة. ويدخل موضوع تحرر الأطفال من العنف في صميم الاستراتيجية الجديدة، ويجري تعميمه في الإجراءات المتعلقة بحماية الأطفال من الإيذاء عبر شبكة الإنترنت؛ وتشجيع مشاركة الأطفال؛ وتطوير نظم العدالة المراعية للأطفال؛ ومنع الحرمان من الحرية وتشجيع التنوع؛ ودعم تكافؤ الفرص لجميع الأطفال.

٩٢ - وترمي الاستراتيجية لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتوفير فرصا هامة لتعزيز تعاون الممثلة الخاصة مع المجلس، ولتعزيز الدعم المقدم للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتسريع التقدم نحو بلوغ الغاية ١٦-٢. ويشمل ذلك دعم سن التشريعات اللازمة لحظر جميع أشكال العنف، وإنشاء آليات مراعية للطفل لإسداء المشورة والإبلاغ وتقديم الشكاوى لمعالجة حوادث العنف؛ ووضع استراتيجيات وطنية متكاملة لحماية الأطفال من العنف؛ وتحديد مؤشرات استراتيجية لرصد التقدم المحرز نحو بلوغ الغاية ١٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة؛ ودعم مجلس أوروبا في دوره كمركز لتبادل المعلومات للتمكين من الوصول إلى البيانات والخبرات السليمة، وكساحة لدعم الأقران فيما بين الحكومات.

رابعاً - رصد أماكن الاحتجاز لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له

٩٣ - لحشد الدعم والأدلة للدراسة العالمية حول الأطفال المحرومين من حريتهم، تعاونت الممثلة الخاصة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في عقد مؤتمر إقليمي بشأن الرقابة على الأماكن التي يُحرم فيها الأطفال من حريتهم في إطار نظام العدالة الجنائية والتفتيش على تلك الأماكن ورصدها.

٩٤ - وشارك في الاجتماع كبار الخبراء في مجال حقوق الإنسان، ومن بينهم مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر المعني بحقوق الأطفال التابع للجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، فضلاً عن ممثلون للحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وموظفو حماية الطفل التابعون لليونيسيف، ومنظمات غير حكومية، وأكاديميون من الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا.

٩٥ - وفي المؤتمر، الذي عُقد في بيونس آيرس، حدد المشاركون التطورات التشريعية والمؤسسية في أمريكا اللاتينية، والممارسات الجيدة والتحديات القائمة في رصد أماكن الاحتجاز وتفتيشها، وفي تعزيز آليات الرصد المستقلة. كما أتاح المؤتمر فرصة لاستعراض الخبرات والاتجاهات المقارنة في أوروبا^(١٠).

٩٦ - وسلط المؤتمر الإقليمي الضوء على الإطار المعياري الدولي المعتمد في هذا المجال، وعلى التطورات الهامة التي يجري الترويج لها في المنطقة.

ألف - إطار معياري سليم لتوجيه العمل

٩٧ - الحق في الحرية والأمن هو حق من حقوق الإنسان الأساسية تعترف به المعايير القانونية الدولية. وهو موضوع تناوله أيضاً اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك في المادة ٣٧ منها^(١١).

٩٨ - غير أنه، في تناقض صارخ مع هذه المعايير، يتم احتجاز آلاف من الأطفال لفترات طويلة أو غير محددة من الزمن، مع حرمانهم من أي فرص حقيقية للوصول إلى العدالة والظعن في قانونية اعتقالهم، وتعريضهم لإهمال احتياجاتهم من الرعاية والعلاج والحماية.

(١٠) انظر www.defenceforchildren.org/wp-content/uploads/2016/02/DCI-Practical-GuideEN.pdf.

(١١) انظر، على وجه التحديد، المادة ٣٧ (ب): "ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية. ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقاً للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كملجأً أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة".

ومع حرمانهم من حريتهم، قد يتعرضون للعنف من جانب المحتجزين الآخرين والموظفين، بما في ذلك تعرضهم للتسلط والعنف النفسي والاعتداء الجنسي، فضلا عن العقاب البدني والجلد وغيرهما من العقوبات اللاإنسانية، إلى جانب خطر إيذاء النفس^(١٢).

٩٩ - ووفقا لقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم (القرار ١١٣/٤٥، المرفق، الفقرة ١١ (ب))، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المادة ٤ (٢))، فإن الحرمان من الحرية يعني "أي شكل من أشكال احتجاز شخص أو سجنه أو إيداعه في مكان عام أو خاص للتوقيف لا يسمح لهذا الشخص فيه بمغادرته كما يشاء، بأمر من أي سلطة قضائية أو إدارية أو غيرها من السلطات الأخرى". ويمكن أن تشمل هذه الأوضاع الاحتجاز لدى الشرطة، والحبس الاحتياطي، والسجن بعد الإدانة، والاحتجاز الإداري، والإيداع قسرا في المستشفيات، وإيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال الذين في حاجة إلى الحماية^(١٣).

١٠٠ - وقد يُودع الأطفال المتنقلون، بما في ذلك اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون وضحايا الاتجار أو التهريب، في مراكز احتجاز، أو في عنابر في قواعد عسكرية، أو يتم حصرهم في مناطق محظورة في المطارات ومرافق الموانئ والجزر. كما قد يُخضعوا للنقل القسري في المركبات والطائرات أو القوارب أو السفن الأخرى^(١٤). وقد تُحرم الفتيات من حريتهم لحمايتهن كما يُفترض، بما في ذلك عندما تواجهن خطر جرائم الشرف، والاتجار أو غيره من أشكال العنف، بينما تتعرضن أثناء احتجازهن لخطر المزيد من الإيذاء والاستغلال^(١٥).

١٠١ - ونادرا ما يتم الإبلاغ عن العنف في مرافق الاحتجاز أو التحقيق فيه، وكثيرا ما يظل دون عقاب، خفيا عن أنظار الأمن الخارجي. ويؤدي الإحفاق في مساءلة مرتكبي العنف إلى استمرار ارتكابه والإحساس العميق بالحصانة من العقاب^(١٦).

(١٢) انظر A/HRC/21/25.

(١٣) CCPR/C/GC/35، الفقرة ٥.

(١٤) Association for the Prevention of Torture and Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, *Monitoring Immigration Detention: Practical Manual* (Geneva, 2014), p. 29.

(١٥) انظر A/HRC/27/48.

(١٦) Paulo Sérgio Pinheiro, *World Report on Violence against Children* (Geneva, 2006), p. 182.

١٠٢ - وفي مثل هذه الحالات، يواجه الأطفال صعوبات بالغة في الوصول فوراً ودون عوائق إلى سبل انتصاف فعالة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي قد يكونوا تعرضوا لها، بما في ذلك بهدف تأمين حمايتهم، بما يتيح التحقيق في المخالفات ومعاقبة من تثبت مسؤوليتهم، والاستفادة من إجراءات إعادة التأهيل وجبر الضرر. ويتفاقم هذا الوضع من جراء خوف الأطفال من التسلط والانتقام، ووصم من يتكلم عن أحداث العنف^(١٧).

١٠٣ - ولمعالجة هذه الشواغل، يلزم اتخاذ تدابير عاجلة. أولاً، لا بد من تمكين الأطفال بتزويدهم بمعلومات سهلة الفهم تراعي سنهم وتناسبهم ثقافياً حول حقوقهم وما يتصل بها من إجراءات لتمكينهم من ممارسة حقهم في الاستماع لصوتهم، والاستفادة من سبل العلاج والخدمات الفعالة لحمايتهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم. وعلاوة على ذلك، فلا بد من إنشاء آليات آمنة مراعية للأطفال وللغروك بين الجنسين لإسداء المشورة للأطفال وتقديم الشكاوى والإبلاغ يمكن وصول الأطفال إليها بسهولة لمعالجة أي حوادث عنف أو غيرها من المظالم.

١٠٤ - وثانياً، لا بد من إنشاء آليات قوية للمساءلة لحماية حقوق الأطفال في أماكن الاحتجاز، من خلال الرقابة الصارمة والتفتيش والمراقبة المستقلة من قبل السلطات والمؤسسات المختصة لمنع حوادث العنف والتصدي لها، ومكافحة الإفلات من العقاب.

باء - التطورات الهامة في أمريكا اللاتينية

١٠٥ - بعد التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، جرى الترويج لإجراء إصلاحات قانونية وطنية شاملة في مجال قضاء الأحداث. وعلى الرغم من هذه الإصلاحات، وثقت المنظمات الإقليمية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والدولية حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الأطفال. وتشمل هذه الانتهاكات العنف من جانب الشرطة، والتوسع في الحرمان من الحرية بصورة غير متناسبة، سواء كتدابير تحوطية وبعقوبات، والاحتفاظ بالمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة دون عقاب في أماكن الاحتجاز. وعلاوة على ذلك، ليس هناك ما يكفي من الموارد والقدرات المؤسسية لاستخدام العدالة التصالحية والبرامج غير الاحتجازية لتعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال، وثمة حاجة لتعزيز آليات رصد ومراقبة حقوق الأطفال المحرومين من حريتهم للتغلب على الإفلات من العقاب على حوادث العنف ضد الأطفال.

(١٧) Najat Maalla M'jid and Marta Santos Pais, "Safe and child-sensitive counselling, complaint and reporting mechanisms to address violence against children", joint report of the Special Representative of the Secretary-General on Violence against Children and the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (New York, 2012), p. 5

١٠٦ - ويزيد العديد من البلدان بصورة مطردة ما تبذله من جهود للتصدي لهذه التحديات الخطيرة وإنشاء نظم فعالة لرصد أماكن الاحتجاز لمنع الانتهاكات، والتحقيق في الحوادث، وتقييم ظروف الاحتجاز، واستطلاع آراء الأطفال وتجاربهم.

١٠٧ - واستكمالاً لنظم التفتيش والرصد الحالية في السجون، أنشئت مؤسسات مستقلة هامة، داخل أو خارج الإدارة الحكومية، لمنع حوادث العنف وغيرها من انتهاكات حقوق الأطفال ورصدها؛ ولتقييم ظروف الاحتجاز وحماية حقوق الأطفال والتوصية بتحسينها؛ ولاستعراض فرادى الشكاوى.

١٠٨ - واتبعت ثلاثة نُهج مختلفة في هذه العملية. ففي بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي، تظلم السلطات القضائية بمسؤولية الرقابة الخاصة على الأماكن التي يُحرم فيها الأطفال من حريتهم كجزء من دورها في تنفيذ الأحكام القضائية وفي حماية حقوق الطفل.

١٠٩ - وفي حالات أخرى، تُنشأ آلية غير قضائية. ففي شيلي، تم تشكيل لجان إشرافية مشتركة بين المؤسسات في جميع أنحاء البلد تحت رعاية وزارة العدل. وبمشاركة ممثلين عن القضاء والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، فضلاً عن اليونسيف، تعمل اللجان من خلال توافق الآراء، وتُنشر توصياتها علناً وتُتاح على شبكة الإنترنت. وفي كولومبيا، أنشأ المؤتمر الوطني لجنة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ضمن نظام قضاء الأحداث، تتألف من ممثلين لوزارتي العدل والقانون والتربية والتعليم وللمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة وإدارة التخطيط الوطني. وفي كلا البلدين، تشمل مهام الرصد إجراء مقابلات مع الأطفال.

١١٠ - وعملاً بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أنشئت في الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل هيئات مستقلة مهمة كآليات وطنية لمنع التعذيب، أحياناً تحت رعاية المؤسسة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان (في حالة أوروغواي). وهذه الآليات، التي تتمتع بإمكانية الوصول الكامل إلى مراكز الاحتجاز، بما في ذلك التي يُحتجز فيها أطفال، تقوم بزيارات دورية وغير معلنة، وتجري مقابلات خاصة مع الأطفال المحرومين من حريتهم، وتصدر تقارير عامة وتوصيات موجهة إلى السلطات.

١١١ - وبالرغم من أن هذه المؤسسات العديدة مختلفة من حيث طبيعتها، فإنها لازمة ويدعم بعضها بعضاً في مراقبة أماكن الاحتجاز وظروفه لمنع خطر أي عنف أو غيره من انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها، ومقابلة الأطفال والاستماع إلى وجهات نظرهم وشواغلهم. وتهدف هذه الآليات إلى استكمال ودعم النظام الوطني لحماية الطفل، فضلاً عن

الجهات الفاعلة الأخرى التي قد يلزم تدخلها لتأهيل أي طفل يقع ضحية للعنف لتحقيق وإعادة إدماجه.

جيم - التوصيات الرئيسية

١١٢ - سلط المؤتمر الضوء على توصيات هامة، فيما يتعلق بكل من الحرمان من الحرية كملجأ أخير، وبآليات الرصد الوطنية لأماكن الاحتجاز.

١١٣ - وكملاجأ أخير، يجب ألا يُستخدم الحرمان من الحرية على الإطلاق كاستجابة لنظام وطني غير موجود أو ضعيف لحماية الطفل. وعند حرمان الأطفال بشكل قانوني من حريتهم في ظروف استثنائية، ينبغي احترام حقهم في الطعن أمام المحكمة في قانونية حرمانهم من حريتهم، والبت فوراً في هذا الطعن. يجب تحديد مدة الحرمان من الحرية بوضوح وقت البت في القرار، وينبغي تشجيع البدائل غير الاحتجازية في جميع مراحل الإجراءات، بما في ذلك من خلال نهج العدالة التصالحية. وعلاوة على ذلك، لا يمكن على الإطلاق استخدام القيود المفروضة على حق الطفل في الحرية كمبرر لفرض قيود على الحقوق الأخرى، مثل الحق في السلامة البدنية والعقلية، وحق الوصول إلى العدالة والمحكمة العادلة، والحماية من التمييز، والتمتع بالحق في التعليم والصحة أو الغذاء الكافي.

١١٤ - ولكي تكون آليات الرصد الوطنية فعالة، يجب أن يتوفر لها ما يلي:

(أ) ولاية قانونية لتأمين استقلاليتها واستقلالها الذاتي: إذ يجب إنشاء آليات بموجب القانون بحيث تتمتع بالاستقلال الذاتي والاستقلال الوظيفي والتنظيمي والمالي، بما في ذلك في تعيين أعضائها وسلامة أوضاعها المالية، وذلك إما في إطار الإدارة الحكومية أو برعاية مؤسسات خارجية. وذلك أمر أساسي إذا ما أريد لآليات الرصد تحقيق ولايتها دون تدخل، بما في ذلك من جانب سلطات السجون التي تشرف على إدارة مراكز الحرمان من الحرية؛

(ب) صلاحيات واسعة لتأمين حماية الأطفال وسلامتهم: إذ يجب أن يكون لآليات الرصد أدوار ومسؤوليات واضحة وصلاحيات واسعة يحددها القانون. ويشمل ذلك الحق في الوصول إلى أي مكان من أماكن الحرمان من الحرية، بما في ذلك من خلال الزيارات المفاجئة؛ والحق في الوصول إلى أي معلومات تحتاجها، وفي طلب التقارير قبل وأثناء وبعد عمليات التفتيش، والحصول على ردود سريعة؛ والحق في تلقي الشكاوى من الأطفال مباشرة؛ وسلطة إعلان نتائج عمليات التفتيش وتوصياتها، مع منع الكشف علناً عن

المعلومات التي قد تعرض الطفل للخطر. وينبغي تزويد هذه الآليات بالموارد الكافية لتطوير أعمالها وفقا لمعايير الجودة العالية؛

(ج) ولاية واضحة لحقوق الإنسان لمنع أي عمل من أعمال التعذيب وغيره من أشكال العنف الأخرى والتصدي لها، وكذلك لحماية حقوق الأطفال المحرومين من حريتهم، بما في ذلك حقهم في التعليم الجيد، وفي الصحة البدنية والنفسية الملائمة، وفي الحصول على محاكمة عادلة، وفي الضمانات القانونية للمشاركة في الإجراءات؛

(د) من المهم للغاية أن توجد آليات لتقديم الشكاوى تراعي الطفل وسنه ونوع جنسه لتوجيه عمل آليات الرصد؛ وأن تتوفر فرص سهلة وآمنة لوصول للأطفال المحرومين من حريتهم إلى نظم المشورة والشكاوى والإبلاغ وآليات التفتيش والرصد. وينبغي لهذه الآليات أن تأخذ آراء الأطفال وتجاربهم في الاعتبار لرصد حوادث العنف من خلال التحقيقات الإدارية والجنائية ومتابعتها ومساءلة مرتكبيها على حد سواء؛ والتماس آراء الأطفال بشأن الأبعاد التنظيمية والهيكلية لمراكز الاحتجاز، وبشأن نوعية البرامج والموظفين، وبشأن حماية حقوق الطفل التي قد لا يهتم بها أحد لولا ذلك؛

(هـ) الوصول إلى البيانات السليمة وأدوات الرصد الكمية والنوعية الموحدة التي تعتبر ضرورية لتوجيه نظام الرصد الدقيق والموضوعي لأماكن الاحتجاز، لتوجيه الإصلاحات القانونية والسياسية الاستراتيجية، وتعزيز نظام لقضاء الأحداث يراعي الطفل، وحماية حقوق الأطفال المحرومين من حريتهم. ويمكن أن تشمل البيانات النوعية الدراسات الاستقصائية والمقابلات مع الأطفال والموظفين، والتقييمات الفردية، والتوصيات الصادرة عن عمليات التفتيش. وتشمل البيانات الكمية معلومات مفصلة عن عدد الأطفال المحرومين من حريتهم، بما في ذلك على أساس الجنس والسن والعرق والأصل القومي؛ والمؤسسات التي يودعون فيها، وأسباب ومدة حرمانهم من حريتهم؛ وأنواع الجرائم التي يُعتبروا مسؤولين عنها والعقوبات الموقعة عليهم؛ وكذلك معلومات عن الروتين اليومي والغذاء والسجلات التأديبية، وبرامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وعن توزيع الموارد وتدابير الأمن، مثل بروتوكولات السلامة من الحرائق. وينبغي أن تستند هذه المعلومات على نماذج ومؤشرات معيارية تُمكن من تحديد الشواغل ورصد التقدم المحرز داخل مراكز الحرمان من الحرية وفيما بينها.

خامسا - استشراف المستقبل

١١٥ - في السنوات الأخيرة، تطورت حماية الأطفال من العنف من موضوع مهممل إلى حد بعيد إلى قضية تمثل اهتماما عالميا. وفي إطار من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، واسترشادا

بدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، تتوفر حاليا التزامات معززة بضمان سلامة الأطفال وحمايتهم، وفهم متزايد للطرق التي يتعرض الأطفال للعنف من خلالها، وتُبدل جهود كبيرة لتعبئة الدعم الوطني لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له، وللمساعدة في تغيير المواقف والسلوكيات التي تغض الطرف عن العنف ضد الأطفال.

١١٦ - وتروج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لرؤية طموحة لعالم يتألف من مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع ومتحررة من الخوف والعنف، ويشمل القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال كأولوية واضحة. وبدء تنفيذ هذه الخطة الجديدة خلال الاحتفال بمرور عشر سنوات على دراسة الأمم المتحدة إنما يمثل بداية العد التنازلي الأهم: نحو عالم متحرر من الخوف ومن العنف لجميع الأطفال، دون أن يتخلف أي منهم عن الركب.

١١٧ - ولا بد من اغتنام هذه الفرصة التاريخية لوضع حماية الأطفال من العنف في صميم جدول أعمال السياسات العامة لكل بلد من البلدان، وتجسيد رؤية الأطفال لعالم يصبح فيه الخوف والعنف جزءا من الماضي البعيد.

١١٨ - وشعاراتنا هي التحول والموهبة والوقت: التحول، لأن تحقيق تغيير دائم يحتم أن يحل الأمل محل اليأس، والثقة محل الريبة. وباستخدام التكنولوجيا، يمكن أن نزيد من قدرتنا على العمل، وعلى التواصل مع من يرغبون في العمل من أجل التغيير. كما أن من المهم للغاية لهذه العملية التحويلية الطموحة أن يتوفر الإصرار والقيادة من جانب الدول والمؤسسات والمجتمعات والشبكات التي تضم الملايين من البالغين والأطفال المستعدين لضم الصفوف والجهود.

١١٩ - ولا بد من تسخير المواهب لخدمة قيمنا الخاصة بحقوق الطفل المشتركة على نطاق واسع، ولخدمة المجتمع المتحرر من العنف الذي نطح جميعا لبنائه. ومع بدء العد التنازلي وصولا لعام ٢٠٣٠، فإن الجميع حاضرون والجميع مطلوبون للتغلب على الآثار المدمرة للعنف والإقصاء الاجتماعي.

١٢٠ - وفيما يتعلق بالوقت، لا يمكن أن يكون هناك أي تهاون: فلا بد من التحرك بإحساس عميق بالاستعجال. فالاستثمار في منع العنف وحماية حياة الأطفال ومستقبلهم وتوفير موارد البلدان يعني كسب الوقت في العد التنازلي وصولا إلى مستقبل أكثر إشراقا. ففرصة التغيير أهم من أن نسمح بضياها من بين أيدينا.

١٢١ - واسترشادا بحتمية حقوق الإنسان التي تقضي بتحرير الأطفال من العنف، وبالأدلة التي تم جمعها على مدى السنوات الأخيرة، وبالفرصة التاريخية التي تتيحها خطة عام ٢٠٣٠ لتشجيع إحداث نقلة نوعية في جهود منع العنف ضد الأطفال والتصدي له، تؤكد الممثلة الخاصة مجددا تصميمها على تعبئة المزيد من الدعم والعمل من أجل إيجاد عالم خال من العنف ضد الأطفال، وذلك بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، وبالأخص الأطفال أنفسهم.